

# فشل جنيف أم فشل المجتمع الدولي في ليبيا؟



في وعي الشعب وقدرته على الاختيار حكاه المرحلة القادمة، ولا هدف من ذلك إلا استبعاد شخصيات بعينها من السباق لأنها لا تلائم مصالح الإخوان وحلفائهم، وحاول هذا البعض وضع قاعدة دستورية على مفاصل تطالعات الأقلية للسيطرة على مصر الأغلبيّة من خلال الانتخاب، ولما فشل في ذلك، أطاح بالمحطة الأهم في خارطة الطريق، وأنها اجتماع جنيف بتناول نخب المجتمع الدولي الذي كان جاهلاً بالأوضاع في ليبيا منذ العام 2011 ولا يزال مصراً على هذا الجهل بمحاولاته تحريك الأحداث في اتجاهات عكس التيار لا يستفيد منها إلا المراهنون على استمرار تحديد الشعب من صناعة القرار.

على الإخفاق، وفي الحالة الليبية يقدمون أنفسهم على أنهم حماة مصالح واشنطن وحلفائها في "الناو" في وجه أطراف أخرى يتعتونها بانها إما متحالفة مع المعسكر الروسي أو حاملة لمواقف النظام السابق المعادية للغرب والليبرالية والديمقراطية، وحليفهم التركي ينجح في كل مرة في إقناع الأميركيين والأوروبيين أنه يتحرك في غرب ليبيا لقطع الطريق أمام ما يسميه محاولات التمدد الروسي في الضفة الجنوبية للمتوسط، بينما ينسق في الخفاء والعلن مع موسكو، ولا يرى مانعا من تقاسم النفوذ معها في ليبيا شريطة تقاسم المصالح.

سعى المجتمع الدولي إلى تهميش الشعب الليبي بزعم تمثيله من قبل شخصيات لا تمثل إرادته، وكان هناك مخطط واضح لرهن الأزمة والحل في كيانات وأفراد لضمان مصالح القوى الخارجية وليس لإعادة بناء الدولة وطي صفحة الماضي. وسمحت البعثة الأممية ببعض إلى الخروج علنا للتشكيك

البعثة الأممية، فما زرعت ستفاني جناه كويش، ليستنتج السفير الأميركي أنه "في نهاية المطاف، لا يمكن تحديد مستقبل ليبيا إلا من قبل الليبيين"، ولكن بعد ماذا؟

ما حدث كان منتظرا، فالإخوان لا يريدون انتخابات يعلمون سببقا أنهم لن يفوزوا فيها، وقد سبق لهم أن انقلبوا على نتائج الصندوق في العام 2014 من خلال منظومة "فجر ليبيا"، وكافاهم المجتمع الدولي بان أعاد تدويرهم من خلال اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015.

والإخوان هم من أكثر القوى الموجودة في المنطقة فهما للغرب ولأساليب التعامل معه، يمنحونه الشعارات والوعود وشروط التبعية تحت غطاء من مزاعم المظلومية، ويتبنون الليبرالية الاقتصادية ويجعلون من دبلوماسية الصفقات طريقا للتأثير على القرارات السياسية، كما أنهم يلعبون جيدا ورقة الخدمات العامة والوبيات، ولهم قدرة فائقة

واضحة وإنما ضمن فعاليات محكومة بتدخل الاجتماعي الجهوي والقبلي مع المالي والإقتصادي وهي اليوم خاضعة، ولا سيما في غرب البلاد، إلى توازنات بين أباطرة الفساد وأمراء الحرب وقادة الإسلام السياسي وأصحاب نزعة المغالبة المناطقية ومن يرغبون في الإبقاء على امتيازات الحكم الحالي، وأغلب هؤلاء إن لم يكونوا جميعا، يتحركون تحت ظلال المشروع التركي الذي ما كان ليتغلغل في البلاد لولا الضوء الأخضر الأميركي سابقا ولاحقا.

عندما أعلنت مهندسة خارطة الطريق ستيفاني وليامز عن قائمة من اختارتهم لعضوية ملتقى الحوار السياسي المنعقد في تونس في نوفمبر الماضي، كان واضحا أنها حملتها بذور فناء المهمة التي تشكلت من أجلها، فقد أعطت 45 مقعدا من جملة 75 لجماعة الإخوان والمقربين منها، وجاءت بعدد من صانعي الأزمة من أصحاب النزعة الجهوية السوفينية، ومن يعتبرون أنفسهم فوق الإرادة الشعبية، ليهيمنوا على الملتقى بمنطق الانتصار لجماعة على حساب المجتمع، ومشروع جهوي على حساب الوطن والدولة الوطنية. وعندما تم الحديث عن الفساد المالي وشراء الذمم بمبالغ ضخمة في ملتقى تونس، اكتفت الأمم المتحدة بالحديث عن تحقيق تم إخفاء نتائجه الحقيقية بعد تسرب البعض منها في يناير الماضي، حتى لا تؤثر على نتائج الانتخابات في اجتماع جنيف أوائل فبراير، ثم على جلسة منح الثقة لحكومة الديبية في مارس الماضي، وجيء بمبعوث دولي جديد غير متمكن من الملف، وبسلطات جديدة تتحرك بكثير من المكر السياسي لتجنب أخطاء سلطة فايز السراج ولاسيما في ما يتصل بالعلاقات الإقليمية والدولية، وكان هدفها تحديد أكبر عدد من الممارسين الفاعلة لتجاوز الصراع في الداخل، فحتى توحيده المؤسسات بقي في مستوى القرارات دون أن يلامس مبرعات الانقسام الأمني والعسكري المستمر نتيجة هوة عميقة من التناقضات لا تسع حكومة الوحدة الوطنية إلى تجسيدها.

والأسبوع الماضي أدت غلبة التيار الرفض للانتخابات إلى كسر مجاديف

سامة تضمن عدم إجراء الانتخابات - إما عن طريق إطالة العملية الدستورية أو من خلال خلق شروط جديدة يجب تلبيةها لإجراء الانتخابات، وأضاف "يدعي بعض هؤلاء الأفراد أنهم يعملون نيابة عن القادة السياسيين الذين قدموا للولايات المتحدة تأكيدات واضحة بانهم يدعمون الانتخابات في 24 ديسمبر".

## كلمات نورلاند تؤكد على واشنطن اعتادات على التعامل مع سطح المجتمعات السياسية لا مع عمقها وهي لا تعلم أن القرار الليبي لا يتخذ في الاجتماعات الرسمية وإنما في المجالس الخاصة

أمر مثير للسخرية أن يتحدث السيد نورلاند عن تأكيدات بعض القادة السياسيين دعمهم للانتخابات، وكان واشنطن تكتفي بما تستمع إليه في اللقاءات الرسمية لتقييم الأوضاع، ولا تمتلك أدوات التحليل والتصريحات، ولا أجهزة المخابرات التي يفترض أنها لا تكتفي بمتابعة الأحداث وإنما تستقري خلفياتها وتستشرف المرتقب منها، فيما كان أغلب الليبيين العائدين يتحدثون عن الفشل قبل حصوله، ويؤكدون أن ملتقى الحوار لن يتوافق على قاعدة للانتخابات، لأن هناك أطرافا يعرفها السفير نورلاند جيدا، لا تريد للاستحقاق الانتخابي أن يتم في موعده، ولا للشعب أن يقول كلمته، ولا للمصالحة أن تتحقق، ولا للأزمة أن تنتهي.

كلمات السفير نورلاند، تؤكد بما لا يترك مجالاً للشك أن واشنطن اعتادت على التعامل مع سطح المجتمعات السياسية لا مع عمقها، وهي لا تعلم أن القرار الليبي لا يتخذ في الاجتماعات الرسمية، وإنما في المجالس الخاصة، وأن المشهد السياسي في ليبيا لا يدار من قبل أحزاب ذات مرجعيات والتزامات

الحبيب الأسود  
كاتب تونسي

حدث ما كان منتظرا، وفشل ملتقى الحوار السياسي في مهمته، فيما نجح طرفان: الراغبون في تاجيل الانتخابات والعاملون على التمديد لحكومة عبدالحامد الديبية، ومن ورائهما الإسلام السياسي بجناحيه المتمثلين في أمراء الحرب وأباطرة الفساد، وانتهز التعدد في صيغة المفرد، وهو المجتمع الدولي، فلم تجد بيانات برلين 1 و 2 وقرارات مجلس الأمن وآخرها 2570 و 2571 للعام 2021، والبيانات الرباعية والخماسية، والجهود الثنائية والجماعية، والضغوط الإقليمية والدولية، وجهود البعثة الأممية، وتبين مرة أخرى أن الرهان على الدور الأميركي لا يقود إلا إلى الفشل كما حدث في دول عدة، أبرزها أفغانستان المعاداة لقبضة طالبان والعراق المتروكة لمليشيات إيران، كما أن الضغوط الأوروبية أثبتت بدورها أن ما تأسس على ارتباك المواقف بسبب تناقض المصالح لا يمكن أن يؤدي إلى ثبات الرؤية في تشكيل الحل الملائم.

من الأول من يوليو، دون تحديد القاعدة الدستورية لانتخابات الرابع والعشرين من ديسمبر، لقد كان هذا التاريخ رمزا لخارطة الطريق بما يعنيه من فتح المجال أمام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لتتخطى في التنفيد الفعلي للورنظام الانتخابية، وأراد المجتمع الدولي أن يجعل منه حازرا نفسيا أمام أعضاء الملتقى يصعب تحطيمه، لكن تجاوزته بمكر الساعين لعرقلة الحل السياسي، وبتأثير محكمة من قبل قوى داخلية وإقليمية لا تريد للاستحقاق الانتخابي أن يتنظم في موعده.

وجاء الثالث من يوليو ليعلن الفشل العام، ويفتح المجال أمام كل الاحتمالات، حتى أسقط في يد السفير الأميركي، المبعوث الخاص للولايات المتحدة الأميركية لدى ليبيا ريتشارد نورلاند فقال في بيان مقتضب "لقد تابعنا عن كتب اجتماعات الملتقى في جنيف هذا الأسبوع، بما في ذلك العديد من الأعضاء الذين يبدو أنهم يحاولون إدخال حبوب

## هل ما زال العراق دولة؟

وفي مقابلة تلفزيونية، وفي معرض رده عما إذا كانت الفصائل المسلحة العراقية مملوكة من قبل صانع القرار الإيراني، رفض الخزعلي هذا الكلام، وكشف عن رسالة شديدة اللهجة بعث بها إلى قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، إسماعيل قانتي.

فقال "بلغت قانتي شخصيا باننا لن نسمع منك في المستقبل، إذا تعرضت لضغوط"، و"قلت له إن المخازن التي قُصفت هي تابعة لنا، وإن الشهداء الذين سقطوا هم أبناءنا، وإننا نحن من قدم الخسائر والنضحيات، وبالتالي فهذه القضية نحن معنيون بها أيضا، وفي حال زارتكم شخصيات أو وفود عراقية تحاول الضغط عليكم أبلغوهم بأن القضية عراقية، وليست قضية إيرانية".

وأكد الخزعلي أن "وقف أعمالنا لعسكرية، يأتي وفق شروط أولها، عدم إبقاء أي قاعدة عسكرية غير عراقية، والسيادة على الأرض والسماء".

إن، وكما ترون، إن العراق لم يعد دولة، وهو محكوم بهذا المسلح الخارج على القانون ورفاقه في السلاح وشركاؤه في الولاء الكامل والنهائي لقيادة دولة أخرى خارجية، علنا وعلى رؤوس الأشهاد.

ففي الدول الأخرى التي تحترم نفسها وشعبها هناك قيادة عامة للقوات المسلحة، أو هيئة للدفاع أو الأمن الوطني، تقرر، وحدها، حالات الحرب والسلام. أما في العراق الجديد فهناك قيس الخزعلي، وهادي العامري، وفالح الفياض وأبوفدك، وهم رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة والقيادة العامة للقوات المسلحة والبرلمان والدستور ووزارة الخارجية. وعلى المتضرر أن يلجأ إلى القضاء. ولكن عليه قبل أن يتوجه إلى قضاء فائق زيدان ومدحت المحمود ينبغي عليه أن يتذكر أنه، أيضا، قضاؤهم، شاء من شاء، وأبى من أبى، ولله في خلقه شؤون.

فلا يحدث إلا في العراق الجديد أن يستطيع واحد مسلح بلا علم ولا ثقافة ولا ذوق ولا حسن سلوك أن يصادر سلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة والبرلمان والحكومة والجيش، ويقرر سياسة الدولة الخارجية والداخلية معا، ويعلن الحرب على دولة، أو دول أخرى، علنا وعلى شاشات التلفزيون، ولا يجرؤ أحد في الحكومة أو البرلمان أو القضاء على معاقبته أو على مجرد معاقبته ولو بالكلام.

## العراق لم يعد دولة وهو محكوم بمسلح خارج على القانون هو قيس الخزعلي ومعهم رفاقه في السلاح وشركاؤه في الولاء الكامل والنهائي لقيادة دولة أخرى خارجية علنا وعلى رؤوس الأشهاد

فقد هدد الأمين العام لمليشيات عصائب أهل الحق قيس الخزعلي، الولايات المتحدة، بعد قصفها لمليشيات موالية لإيران في سوريا والعراق، قائلا "إننا جاهزون بشكل كامل للرد على أميركا"، و"عملياتنا ضد الأميركيين انتقلت إلى مرحلة جديدة".

وكشف الخزعلي عن مضمون رسالة وجهها إلى قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، إسماعيل قانتي، يحذر فيها من السماح لأي طرف حكومي عراقي أو عربي أو اجنبي بالضغط عليه من أجل منع الفصائل (المجاهدة) من الرد على الولايات المتحدة في العراق.

التي وُدد أغلبها في إيران، قبل الغزو الأميركي 2003 وبعده، وترعرع بالسلاح والخبرة والحماية الإيرانية، وبالإنشراف المباشر من الحرس الثوري الإيراني ونزاعه الخارجية، فيلق القدس، الذي يقوده إسماعيل قانتي خلفا للقائد قاسم سليمان.

ويعد أن شكلت إيران ما أصبح يدعى بـ"الحشد الشعبي"، عام 2014، والذي هو في واقعه نسخة معدلة من الحرس الثوري الإيراني، مستغلة فتوى السيستاني الذي لم يصدر فتوى أخرى يأمر فيها بحله لانتفاء الحاجة إليه، ولتحقق الغرض من تشكيله، ولانحرافه عن واجبه الوطني، وبسبب فساده وظلمه وتعدياته، تكاملت لإيران الوصاية الحقيقية الواقعة على الحكومة والبرلمان والقضاء والجيش والمخابرات، وعلى المرجعية ذاتها. ولا ينكر هذا الواقع المرير إلا مغرض ومزور أو أعشى لا يبصر، دون ريب.

فمن أول أيام مجلس الحكم الذي قام على أسوأ نماذج المحاصصة الطائفية والعنصرية تنبأ كثيرون من الكتاب والسياسيين العراقيين والعرب والأجانب بفشل النظام الجديد، وتكهّنوا بحجم الضرر والخراب والتمزق والفساد الذي سوف يجلبه للشعب العراقي، وللمنطقة، باعتبار أنه لم يبق على أساس الهوية الوطنية العراقية الواحدة، ولا وفق المبادئ والقيم العصرية الديمقراطية التي تحقق تطالعات الشعوب في القرن الحادي والعشرين.

ولأن المقدمات تصنع النتائج فإن أي نظام يعود بالمجتمع إلى الوراء عشرات السنين، ويستنهض الفكر الغلامى المتخلف، والعصبية القبلية، والنزعات الطائفية والعنصرية المتطرفة، ويعادي الحضار والتقدم والتطور، لا بد أن يصل، عاجلا أم آجلا، إلى حالة اللادولة الحالية المتشابكة المعقدة التي يعيشها الشعب العراقي اليوم.

هي إيران التي وجدت من أهله نفرا من المتطوعين لخدمتها والنيابة عنها في الاسماك بتلابيب الوطن، فلا تعف، ولا تروعي؟

فكحكومة الجارة المسلمة (الشيعية) منعت عن (مستعمرتها) العراقية، خصوصا المحافظات الجنوبية (الشيعية)، أيضا، إمداداتها من الكهرباء، بسبب مديونية العراق لها بأكثر من 4 مليارات دولار للكهرباء لا تستطيع الحكومة العراقية، وهي المسيرة إيرانيا، أن تدفع هذا الدين بحكم العقوبات الأميركية التي لا تتيح للعراق إمكانية تحويل مثل هذه المبالغ الكبيرة. وإن فعلت فهي مهددة بأن تشملها عقوبات الولايات المتحدة، فتكون هي الطامة الكبرى التي لن يستطيع اقتصادها المهزوز تحمل أعبائها.

ومن قبل الغزو الأميركي للعراق، وتحت سماع قوات التحالف الدولي وبصرها، وفي السنوات التي تلت خروجها من العراق، نجحت إيران في حيك شبكة أمنية متلازمة مع الكتل والأحزاب الحاكمة وأجنحتها العسكرية

إبراهيم الزبيدي  
كاتب عراقي

لمعرفة حقيقة الدولة العراقية اليوم، قياسا بأحوال دول العالم الثالث الأخرى غير المصابة بعاهات مستديمة يتوصل الباحث المنصف المحادي إلى نتيجة واحدة مانعة قاطعة تؤكد أن العراق لم يعد دولة، على الأقل منذ يوم تأسيس الحشد الشعبي 2014، وما بعده، رغم أن فيه رئاسة جمهورية ورئاسة حكومة وبرلمانا وجيشا وعلما ودستورا، كما يبدو للنظر إليه من بعيد.

وقد جاءت أزمة الكهرباء الأخيرة، مع حرارة تجاوزت الخمسين درجة، لتكشف هذا الواقع الذي لا يعرفه ولا يعرف طعم مرارته سوى المواطن العراقي الذي يتكوي بناره الحارقة، كل يوم وكل ساعة.

ومثل إشكالية "الدجاجة من البيضة" أم البيضة من الدجاجة يتساءل المواطن هل ان سبب الخراب هو النفر الانتهازي المرتشي من العراقيين، أم



## العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير  
مختار الدبائي  
كرم نعمة  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة العيوقبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk